أنباء لبنانية

قائد الجيش للأصوات الشاذة: تطاولكم على المؤسسة العسكرية لن يصيبها .. وهي مستمرة في حماية لبنان أرضاً وشعباً

سبت الغضب: مواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن أمام البرلمان

سعد الحريري: لن تكون بيروت ساحة للمرتزقة والسياسات المتعمدة لضرب سلمية التحركات الشعبية

بيروت ـ عمر حبنجر وداوود رمال

شهد محيط مجلس النواب اللبناني وسط العاصمة بيروت اشتباكات عنيفة بالغة الحدة بين تجمعات من المتظاهرين من جهة، وقوات مكافحة الشغب وشرطة مجلس النواب من جهة أخرى، لتتحول ساحة النجمة، حيث مقر المجلس النيابي ومنطقة وسط بيروت التجاري بأكملها إلى ساحة واسعة للمواجهات والاشتباكات والكرّ والفر.

وجرى حرق خيام المحتجين في ساحتي الشهداء ورياض الصلح وامتدت النيران إلى بعض المحال المجاورة في المنطقة، فيما أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أن من قام بإحراق الخيام ليس من عناصرها، نافية ما رددته بعض وسائل الإعلام في هذا الخصوص. وقالت قيادة شرطة مجلس النواب في بيان: «إن ما أوردته بعض وسائل الإعلام عن قيام عناصر من شرطة المجلس باستهداف خيام المعتصمين هو عار عن الصحة جملة وتفصيلا، ويندرج في إطار التضليل والتحريض على عناصر شرطة مجلس النواب وضباطها الذين نؤكد مجددا أن دورهم ينحصر منذ بداية الأزمة في حماية مقر المجلس النيابي، فيما تتولى مهمة حماية محيط المجلس وحدات من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني».

وأعلن الصليب الأحمر اللبناني مساء أمس أن عناصره نقلوا 30 مصابا في مظاهرة وسط بيروت إلى مستشفيات المنطقة، كما تم إسعاف 45 آخرين في مكان التظاهرات، فيما قرعت أجراس الكنائس ورفع الأذان في المساجد وسط بيروت كدعوة للتهدئة ووقف المواجهات وإعادة السلمية إلى الحراك. وقد اتصل رئيس الجمهورية ميشال عون بكل من وزير الدفاع ووزيرة الداخلية وقائد الجيش والمدير العام لقوى الأمن الداخلي ودعاهم للحفاظ على امن المتظاهرين السلميين والأملاك العامة والخاصة وإعادة الهدوء إلى وسط بيروت. من جانبه، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري إن مشهد المواجهات والحرائق وأعمال التخريب في وسط بيروت هو مشهد مجنون ومشبوه ومرفوض يهدد السلم الأهلي وينذر بأوخم العواقب. لن تكون بيروت ساحة للمرتزقة والسياسات المتعمدة لضرب سلمية التحركات الشعبية. وأضاف الحريري: «لن يحترق حلم رفيق الحريري بعاصمة موحدة لكل اللبنانيين بنيران الخارجين على القانون وسلمية التحركات. ولن نسمح لأي كان بإعادة بيروت مساحة للدمار والخراب وخطوط التماس، والقوى العسكرية والأمنية مدعوة إلى حماية العاصمة ودورها وكبح جماح العابثين والمندسين».

وكانت مجموعات كبيرة من الأشخاص من بينهم ملثمون قد بادروا عند حلول الساعة الرابعة من عصر أمس بتوقيت بيروت، بالاشتباك مع القوى الأمنية المتمركزة عند حاجز المجلس النيابي من اتجاه شارع بلدية بيروت حيث رشقوا القوات بجذوع الأشجار التي حطموها والحجارة والمفرقعات النارية وقنابل المولوتوف لترد القوى الأمنية باستخدام خراطيم مياه بقوة دفع كبيرة وذلك لحمل المتظاهرين على التفرق.

ولم تفلح خراطيم المياه المثبتة بالعربات التابعة لقوات مكافحة الشغب في تفرقة تجمعات المتظاهرين والذين رشق المئات منهم القوى الأمنية بالحجارة، لتضطر قوات الأمن إلى إطلاق القنابل المسيلة للدموع لإبعاد المتظاهرين.

واحتشد المتظاهرون من اتجاه ساحة الشهداء وشارع بلدية بيروت وشارع فوش باتجاه الطريق البحري، ومنطقة وسط بيروت التجاري، وعملوا على استفزاز القوى الأمنية برشقها بكميات هائلة من الحجارة والألواح الزجاجية والعبوات والمفرقعات.

وشهدت شوارع بيروت وساحاتها يوم غضب ثوري عارم امس، بمشاركة ثوار من الشمال والبقاع والجنوب، تحت عنوان «سبت الغضب».

وأكد الغاضبون على ثوابت الانتفاضة في اليوم الرابع والتسعين لانطلاقتها في 17 أكتوبر وفي مقدمتها المطالبة بحكومة مستقلين واختصاصيين رئيسا وأعضاء.

وشارك جمهور واسع من منطقة الاشرفية في الزحف الجماهيري الى ساحة النجمة (مجلس النواب) مرورا بمقر جمعية المصارف في شارع الجميزة، احتجاجا على معاناة اللبنانيين في التعامل مع هذه المصارف.

من جانبه، اعتبر قائد الجيش العماد جوزف عون ان اي انتقاد او تطاول على المؤسسة العسكرية لن يصيبها في مكان، وهي مستمرة في حماية لبنان ارضا وشعبا. وأضاف خلال افتتاحه مكتبا لعائلات شهداء الجيش: نحن ماضون في مهامنا رغم الاصوات الشاذة.

الى ذلك، بثت وزارة الخزانة البريطانية قرارا على خطى قرينتها الأميركية في تصنيف حزب الله بجناحيه السياسي والعسكري كتنظيم إرهابي.

هذا القرار قد يؤثر على الاوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان التي تواجه انهيارا مشهودا، وأول اهداف القرار من حيث التوقيت، فرملة انضمام حزب الله الى حكومة حسان دياب الجاري تشكيلها.

والسؤال المطروح في بيروت الآن: هل للقرار البريطاني علاقة بتأخير ولادة الحكومة، رغم الطلق المتواصل خلال الساعات الـ 48 الماضية؟

العقد الظاهرة تبدو محلية وتتمثل في مطالبة تيار المردة بحقيبة وزارية اضافية واستذكار الحزب السوري القومي الاجتماعي بأن له الحق بوزير مع ان كتلته تتألف من ثلاثة نواب فقط، لم تكن مشاركة في الحكومة المستقيلة، وحزب طلال ارسلان الذي يريد وزارة الصناعة دون سواها، وبطريرك الروم الكاثوليك يوسف العبسي الذي طالب بحقيبة اضافية محذرا من الاجحاف بحق طائفته.

جوهر هذه الاشكالات، رغبة وزير العهد جبران باسيل بأن يكون لتياره وللفريق الرئاسي 7 وزراء من الحصة المسيحية، ما يشكل الثلث المعطل داخل الحكومة، قابله موقف رافض من جانب رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي رأى أن حكومة الفريق الواحد لا حاجة معها للثلث المعطل، وحرك الاطراف الاخرى المتحالفة مع دمشق كالمردة والحزب السوري واللقاء التشاوري السني، المهدد بالخروج من المولد الحكومي بلا حمص.

الى ذلك، ثمة تباين في الرأي بين الرئيس ميشال عون والرئيس المكلف حسان دياب، لم يعد خافيا حول توزيع المقاعد الوزارية، الرئيس عون يريد ان يكون ايمن حداد وزيرا للاقتصاد، في حين يريد الرئيس دياب نقيبة المحامين السابقة أمل حداد (لا قرابة بين الحدادين) لهذا الموقع. وقد لقي دياب دعم كتلة الحزب السوري القومي، التي اعتبرت حزبها ممثلا بأمل حداد، فيما بقي الرئيس عون، الذي يعتبر الاقتصاد من حصته، الى جانب الدفاع والعدل، على رأيه بأفضلية الحداد الآخر. الرئيس المكلف تلقى ضربة من بيت ابيه.. اللقاء التشاوري السني، الذي انفرد بتسميته لرئاسة الحكومة عن بقية الكتل النيابية السُنية حيث اعلن عضو اللقاء نائب الضنية جهاد الصمد، انه لن يمنح «حكومة المستشارين» «الديابية» الثقة، وقال في بيان له «لقد كنت واهما عندما سميناه في اللقاء التشاوري، ليتبين لي شخصيا وبالملموس ان الرجل لا يمكنه تشكيل حكومة من اصحاب القرار».

مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وعناصر مكافحة الشغب امام المدخل المؤدي الى مجلس النواب في وسط بيروت (محمود الطويل)

الخبير الاقتصادي إيلي يشوعي لـ «الأنباء»: ما يحتاج إليه لبنان اليوم هو صدمة إيجابية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى الخبير المالي والاقتصادي د.إيلي يشوعي أن الوضع النقدي في لبنان يتراجع بشكل دراماتيكي وسريع، مشيرا الى أن الاحتياطي بالعملات الصعبة في البنوك المركزية عبر العالم أكثر من مهم من أجل حماية عمليات الاستيراد من الخارج، وهو ما لم يعد متوافرا في البنك المركزي اللبناني وذلك لسببين رئيسيين وهما: الأول خارجي ويتمثل بـ 1 ـ توقف الاستثمارات العربية، 2 ـ توقف الاقتراض من الأسواق العالمية بواسطة إصدارات اليوروبوند والذي كان يصل سنويا الى 15 مليار دولار ويسجل فائضا في ميزان المدفوعات، 3 ـ توقف تحويلات اللبنانيين في الاغتراب بسبب الوضع المصرفي الراهن. والثاني داخلي يتمثل في: 1ـ عدم وجود سياسات وهندسات مالية وضريبية منذ ثلاثين سنة تشجع على الاستثمار وتحفز على الإقدام والمبادرات الشخصية، وتساعد على القدرات الاستهلاكية، 2 ـ انخفاض إمكانيات التصدير الى ما يقارب العدم، 3 ـ غياب الرؤية العلمية لبناء اقتصاد قوي وذلك بالتوازي مع الفائدة العالية على الودائع والخدمات الرديئة والإنفاق غير المبرر والهدر في المال العام إضافة الى السرقات والسمسرات والصفقات.

د.إيلي يشوعي

وعليه لفت يشوعي في تصريح لـ «الأنباء» الى أن أمام هذا الواقع المأساوي ومع تراجع المصادر الخارجية والداخلية ومع اقتصاد أكثر من هزيل، فإن الوضع النقدي ذاهب لا محال الى مزيد من التدهور إن لم نقل الى الانهيار، علما أن لمجرد القول ان الحكومة تشكلت يرتاح الوضع أقله من الناحية النفسية، لكن سرعان ما سيزول هذا الأثر النفسي الجيد ونعود الى الانكماش عند تشريح الحكومة العتيدة والتأكد من أنها حكومة أقنعة.

واستطرادا، لفت يشوعي الى أن ما يحتاج إليه لبنان اليوم هو صدمة إيجابية من خلال تشكيل حكومة مستقلين لاستعادة الثقة بالدولة والمصرف، خصوصا أن ما يقارب الأربعة مليارات دولار موضوعة في المنازل وتعتبر ميتة كرؤوس أموال، فبمجرد استرداد ثقة الشعب ولو نسبيا، تعود هذه الرساميل إلى المصارف، الأمر الذي سينعش الاقتصاد ويسمح للمصارف بعودة تمويل المستورد والمنتج الصناعي.

الراعي: معرقلو ولادة الحكومة هم أعداء لبنان

بيروت ـ أحمد منصور

واصل البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي صلاة المسبحة الوردية على نية لبنان من كنيسة الصرح البطريركي في بكركي، وقال في تأمله لصلاة مساء أمس «كانت الوعود البشرية تشير إلى ولادة الحكومة خلال هذا الأسبوع ولكنها لم تبصر النور لأنه ـ وكما يعلم الجميع ـ عاد المعرقلون إلى منطق الحصص، أي عدنا إلى ما كنا عليه في السابق. إن ممارستهم هذه تجبر شبابنا والصبايا على البقاء في الطرقات والساحات، بالرغم من تضحياتهم ومعاناتهم». وأضاف: «أريد الليلة أن أعلن أن كل من يعرقل ولادة الحكومة المنتظرة يمعن في إغراق لبنان أكثر فأكثر في أزمته المالية والاقتصادية بشكل يحول دون خروجه منها. بأسلوبهم هذا إنما يعادون الشعب اللبناني الذي يهاجر، ويعادون لبنان ومؤسساته. إنني أسميهم «أعداء لبنان». إن الذين يعرقلون ولادة الحكومة إنما يعرقلون قيام لبنان ونهوض الشعب اللبناني من معاناته، وقد فقد الأمل في كل شيء. وهم من يجعل من شبابنا المطالب بحكومة نزيهة تنهض بلبنان، عرضة للإذلال والقهر على الطرقات وفي الساحات. إنهم يطالبون بكرامتهم المسلوبة وبخير لبنان. لا تكون المرجلة في أن من يعرقل هو نفسه من يذهب إلى دس من يقوم بأعمال شغب من خلال تكسير عدد من المؤسسات العامة والمصارف والتعدي على الأملاك العامة والخاصة. هؤلاء لا يريدون دولة لبنان ولا خير شعبه. نصلي من أجل كل هؤلاء، «أعداء لبنان»، كي يخافوا الله ويعودوا إليه، ولكي يتحملوا مسؤولياتهم ويقوموا بواجباتهم في خدمة لبنان وشعبه». وختم: «ما من بلد في العالم يتعمد المسؤولون فيه خرابه كما يحصل في لبنان. نصلي من أجلهم ومن أجل توبتهم وعودتهم إلى ضميرهم. ونصلي من أجل الشباب والصبايا الذين يضحون ويعانون على الطرقات».

أنباء سورية

كانت من 6 أشهر إلى 3 سنوات.. والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو بإحدى العقوبتين

الأسد يصدر مرسوماً يعاقب المتعاملين بغير الليرة بالأشغال الشاقة 7 سنوات

وكالات: أصدر الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2020 القاضي بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية وسواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» المرسوم الذي قضى بتعديل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2013، وأصبحت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة مالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة.. فيما كانت العقوبة في السابق الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة على ألا تقل عن مائة ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال كان المبلغ المتعامل به خمسة آلاف دولار فأكثر أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث إلى عشر سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد على ألا تقل عن مليون ليرة سورية. كما قضى المرسوم بعدم جواز إخلاء السبيل في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2013.

أفراد من الدفاع المدني السوري «الخوذ البيض» يبحثون عن ضحايا تحت أنقاض مبنى أصابته غارات بحلب (أ.ف.ب)

ووصل سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء إلى مستوى تاريخي غير مسبوق تجاوز 1200 ليرة سورية مقابل الدولار.

في سياق آخر، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس الأول إن مواجهة الإرهاب في سورية تقع ضمن أولويات روسيا، مؤكدا أن الأزمة في سورية وصلت إلى مرحلة متقدمة من التسوية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي موسع عقده في موسكو لاستعراض حصيلة عمل الخارجية الروسية خلال عام 2019.وشدد لافروف قائلا: «نتحقق من معلومات تقول إن قوات سوريا الديموقراطية تطلق سراح إرهابيين لقاء سعر معين».من جهتها، رفضت قوات سوريا الديموقراطية اتهامات روسيا لها بإطلاق سراح إرهابيين لقاء مال، وقالت إنها تنسق على الدوام مع أميركا وروسيا بخصوص معتقلي «داعش».

وأضاف أن عملية التسوية في سورية وصلت مرحلة متقدمة، «لكن مسار إعادة الأعمال لايزال متأخرا بعض الشيء بسبب موقف بعض الأطراف الغربية والإقليمية».

وأضاف لافروف، خلال المؤتمر الصحافي، أن حوالي 10 آلاف إرهابي يتواجدون في منطقة شرق الفرات في سورية.

وأعلن لافروف أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسن، يخطط لزيارة موسكو الأسبوع المقبل.

يأتي ذلك فيما دعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه،، لوقف فوري للقتال في إدلب قائلة إن وقف إطلاق النار الأخير في سورية «فشل مرة أخرى في حماية المدنيين». وقالت باشليه في بيان بشأن وقف إطلاق النار الذي كان من المفترض تطبيقه قبل نحو أسبوع «من المفجع للغاية استمرار مقتل مدنيين كل يوم في ضربات صاروخية من الجو والبر».

من جانبها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن وحدات من القوات المسلحة السورية تصدت لسلسلة من الهجمات في منطقة وقف التصعيد في إدلب شمال البلاد، قتل فيها 50 مسلحا. وقال رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية يوري بورينكوف في مؤتمر صحافي، امس الاول، إن «24 عسكريا سوريا قتلوا وأصيب 24 آخرون خلال اليوم الماضي في اللاذقية وحلب وإدلب وحماة.

وتابع: «إجمالا، خلال الاشتباكات مع مقاتلي الجماعات المسلحة على مدار اليوم الماضي، قتل 12 وجرح 24 من جنود النظام السوري».

الى ذلك، أعلنت وزارة الدفاع التركية، مقتل 3 من جنودها بتفجير سيارة مفخخة، شمال شرقي سورية.

وأكدت الوزارة في بيان مقتضب أصدرته، امس الأول، أن التفجير وقع الليلة الماضية أثناء تنفيذ العسكريين الأتراك تفتيشا مروريا، دون شرح تفاصيل إضافية.